Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 60-80
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Global Influences and Future Prospects of Egyptian-Libyan Relations

Ahmed Eswisi Daw Beleid *
Department of Public Administration, College of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

التأثيرات العالمية وأفاق المستقبل للعلاقات المصرية الليبية

أحمد أسويسي ضوء بلعيد*
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: ahmeeddaw79@gmail.com

Received: May14, 2026	Accepted: June 25, 2026	Published: July 07, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study is primarily concerned with examining the impact of changes in the international system on the foreign policy of Arab states, focusing mainly on addressing the nature of these changes and their various dimensions, while applying the impact of these changes to some important issues of foreign policy of Arab states, such as Egypt's relationship with Libya.
The study concluded that there is a militia crisis that all authorities that have ruled Libya have been unable to deal with. There is global interest in what is happening in western Libya due to its proximity to Europe, an interest that became evident after the militias seized control of Tripoli airport.
The study recommended the importance of focusing on attracting foreign investment and developing trade cooperation with other countries, i.e., developing national security strategies along with setting comprehensive policies to confront security threats and terrorism, including regional and international cooperation.

Keywords: International System, Foreign Policy, Egypt, Libya, International Relations**.**

الملخص
تهتم هذه الدراسة بالأساس بدراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، مع التركيز بالأساس على تناول طبيعة هذا التغير وأبعاده المختلفة، مع تطبيق أثر هذا التغير على بعض القضايا المهمة للسياسة الخارجية للدول العربية، مثل مصر تجاه ليبيا.
توصلت الدراسة الى ان هناك أزمة الميليشيات التي عجزت كل السلطات التي تولت حكم ليبيا من التعامل معها، فإذا كان هناك اهتمام عالمي بما يحدث في الجزء الغربي من ليبيا نظرا لقرب هذا الجزء من أوروبا، وهو الاهتمام الذي بدا واضحا بعد سيطرة الميليشيات على مطار طرابلس
أوصت الدراسة بأهمية التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية التعاون التجاري مع البلدان الأخرى، أي تطوير استراتيجيات الأمن القومي الى جانب وضع سياسات شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية والإرهاب، بما في ذلك التعاون الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، السياسة الخارجية، مصر، ليبيا، العلاقات الدولية.

المقدمة:

تعد التغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية بداية لنظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد على نحو قاطع, وخاصة وأن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية، والذي مثل انهياره فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية. ورغم هذا يمكن القول إنّ النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواء كانت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة وعلى المدى القصير، وتتمثل هذه القطبية في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤدي دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية. وهى واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل وعلى العالم الثالث على نحو خاص، والوطن العربي بشكل أخص. وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية سواء متغيرات داخلية أو خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواء متغيرات داخلية، أو خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فان البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

وقد ارتبطت هذه التغيرات بتقليص مساحات حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة ومنها الدول العربية إبان القطبية الثنائية، وذلك لأن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. وهذا يعنى تدهور مكانة الدول العربية في هذا النظام وتضييق هامش المناورة أمامها في الساحة الدولية.

وبالتالي، اتضح تأثير هذه التغيرات على قضايا العالم العربي بشكل كبير، خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والشراكة الأوربية وغيرها. ورغم هذا لم تتكيف الدول العربية بصورة أكثر فاعلية في تفاعلها مع النظام الدولي. ومن مؤشرات ذلك تحرك كل دولة بمفردها في تفاعلها مع النظام الدولي، فعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اتجهت الدول المعنية بالصراع إلى التفاوض مع إسرائيل وفقا لمسارات ثنائية لا تشمل باقي أطراف الصراع، وترتب على ذلك اتجاه بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

المشكلة البحثية:

حاولت معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول. وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية. ولكن هذه الرؤية اختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي. ومثال ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على كلاً من العراق وليبيا وإذا كان النظام الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول، فمن المهم توضيح التغير الحادث في النظام الدولي. عليه فان السؤال الرئيسي للدراسة هو: **ما هي حدود تأثير التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا ؟** والذي يتفرع منه عدد من الأسئلة الأخرى على مدار البحث من قبيل:

1. ما هو دور السياسة الخارجية المصرية تجاه الحالة الليبية؟
2. هل أثرت التطورات الراهنة في النظام الدولي الجديد على العلاقات الليبية المصرية؟

3. هل حدت التطورات المتلاحقة من تطور العلاقات المصرية الليبية؟ أم أدى هذا إلى تصاعد التوتر ظل مفاهيم دولية جديدة؟

أهمية البحث

كانت التغيرات المتلاحقة بالبيئة الدولية مؤثرة، وبشكل واضح على فترة تشهد تشكيل النظام الدولي الجديد، لذا أصبح العالم بصدد تطورات جديدة، جديرة بالبحث والجدل والتقصي، وهنا تكمن أهمية موضوع البحث في دراسة الربط بين التطورات الراهنة الحادثة في النظام الدولي وأثرها على قاعدة تعد من أهم قواعد القانون الدولي العام المعاصر، والخاصة بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، طبقا لنص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

منهجية البحث

تهتم هذه الدراسة بالأساس بدراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، مع التركيز بالأساس على تناول طبيعة هذا التغير وأبعاده المختلفة، مع تطبيق أثر هذا التغير على بعض القضايا المهمة للسياسة الخارجية للدول العربية، مثل مصر تجاه ليبيا، وعليه تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي للاحاطة بموضوع البحث.

المبحث الأول

مسارات التغير في طبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي

يشكل النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قد مثل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها،والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية.

وارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وخاصة في وقت يشهد فيه العالم ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات. (الجهني، 2020، ص8).

وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواء متغيرات داخلية أو خارجية، إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من انه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات. (العريبي، 2015، ص34)

والواقع أن النظام العالمي يؤثر على سلوك الدولة من ناحيتين؛ فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي يتيحها، كما يولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين. وبالتالي يلعب النظام العالمي دوراً كبيراً في إمكانية نجاح أو فشل هذه السياسات. ويصبح هذا المتغير أكثر أهمية في ضوء الارتباط القوى بين النظام الدولي والنظام العربي، وفي ضوء خصوصية النظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول

نهاية الحرب الباردة

تتمثل أبرز التطورات الدولية في نهاية الصراع الإيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، وانهيار القوة السوفيتية في السياسة العالمية. لقد انتهى الاستقطاب الإيديولوجي بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب. وترجع هزيمة الاشتراكية السوفيتية إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق. كما أن السياسات العدوانية المتطرفة للرئيس الأمريكي ريجان كان لها الفضل

في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الشيوعية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل باللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة وجمود الإدارة الاقتصادية. ويرى البعض بعض المؤشرات الإيجابية لنهاية هذا الصراع منها النظر إلى الصراعات الإقليمية والمحلية تبعاً لخصوصياتها بدلاً من النظر إليها من منظور الصراع الإيديولوجي والإستراتيجي العالمي الذي ميز عصر الحرب الباردة، فضلاً عن المحافظة على السلام العالمي وحق البشرية في الحياة والتقدم بعيداً عن التهديد الدائم بالحرب النووية(ياسين، 2016، ص22).

ولكن على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما يمثله هذا من ضعف احتمالات حدوث حرب عالمية، فإن ذلك لم يحقق الاستقرار على الصعيد العالمي بل إنه، على العكس من ذلك، أدى إلى انفجار الأوضاع على عدة مستويات.

اولا- فترة الصراعات الدولية بعد الغزو العراقي للكويت

نشوب صراعات إقليمية جديدة وتصعيد صراعات كان لها جذورها السابقة، وبخاصة بين الدول الأعضاء في (رابطة الدول المستقلة)، والصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو، وغيرها من البؤر المتوترة في العالم، هذا إلى جانب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي الذي يتذبذب ما بين لحظات استقرار وأوقات طويلة من عدم الاستقرار والتوتر (سمعان، 2008، ص72).

وهنا نشير إلى أزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من أحداث ما زالت مستمرة إلى الآن. كل ذلك كان له أبلغ الأثر على السياسة الخارجية للدول العربية من أكثر من زاوية، منها الآتي:

1. الانقسام الذي شهدته الدول العربية حول أسلوب وطريقة التعامل مع العراق. فنجد أن دول الخليج كانت تؤيد الإجراءات الانتقامية التي تتخذها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، بينما نجد دول أخرى ومنها مصر تطالب بضرورة إعادة النظر في حالة العقوبات المفروضة على العراق، وذلك تمهيداً لإنهائها.
2. تأثرت السياسة الخارجية لدول الخليج بشكل واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وهنا فهي قد اعتبرت أن العراق يمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية. ويؤكد ذلك أيضا توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه دولة العراق. وهو ما يوضح اعتبارها أن العراق هو العدو الأول لها، ذلك حتى وإن صرحت في المناسبات الرسمية بأنها مستعدة لعودة العلاقات. (الجهني، 2020، ص8).

ولكن هذا لا ينفي وجود أثار سلبية لهذا التطور، فالانهيار السريع للاشتراكية يمكن أن يعطى انطباعاً بالتفوق الكامن في الثقافة الغربية على حساب مبدأ التعددية الثقافية واحترام كل ثقافات العالم الكبرى، بل وخصوصية الثقافات.

وبالتالي، إذا نجح الغرب في جعل ذاته "مطلقاً ثقافياً" في أعقاب انتصاره على الشيوعية، فإن النتيجة الحتمية ستتمثل في فرض الثقافة الغربية بكلياتها العامة وربما التفصيلية على العالم بأسره.

ثانيا- تهميش العالم الثالث

تعدُّ قضية تهميش العالم الثالث من القضايا المثارة في ظل التحولات العالمية الراهنة، وتظهر عملية التهميش هذه في مؤشرات معينة، فالدور الذي يساهم به العالم الثالث في التجارة الدولية ينكمش بشدة، إذا استبعدنا الدور المتنامي لعدد محدود من الدول الصناعية الجديدة. ويبدو الانكماش أشد في الدول التي تهددها المجاعة والمديونية مع الفقر ومشكلة التصحر والجفاف وتدنى مستويات المعيشة مع الانفجار السكاني ومشكلات اللجوء السياسي و الاقتصادي والحروب الأهلية والدولية والفجوة التكنولوجية، مما يظهر العالم وكأنه ينقسم إلى عالمين أحدهما يعانى من الظروف السابقة والآخر بعيد عن هذه المشاكل.

ويرتبط بعملية التهميش هذه فشل العالم الثالث في إقامة منظمات ذات ثقل. وهنا يشار إلى التدهور الحادث في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ77. فالأولى تواجه أزمة دور وأزمة قيادة، والثانية تلاشت عملياً بسبب فشلها في الدفع نحو بناء اقتصادي عالمي جديد نتيجة لرفض الدول الكبرى المتقدمة للمطالب الأساسية لهذه الحركة (المجذوب،2006، ص8).

ويتمثل الوضع بالنسبة للدول العربية في عدة أبعاد، من الناحية السياسية تراجعت الأهمية الاستراتيجية للدول العربية وعلى الرغم من استمرار احتفاظ الدول العربية بجزء من هذه الأهمية إلا أن ذلك لا ينفي تراجع تلك الأهمية بشكل واضح عن فترة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، أما الناحية الاقتصادية فقد تراجعت أسعار المواد الأولية لمستويات متدنية كما فقدت بعضاً منها أهميتها وذلك بعد تصنيع الدول الصناعية لهذه المواد. وقد قاد ذلك إلى عدد من التحولات في مجال السياسة الخارجية للدول العربية نذكر منها:

أدى تراجع أسعار المواد الأولية إلى فقدان الدول العربية لجزء أساسي من مصادر دخلها وهو ما أدى إلى تراكم الديون على هذه الدول، خاصة في ظل السياسة الإستيرادية التي تتبعها هذه الدول. بل وتحولت بعض الدول إلى دول مدينة للخارج بعد أن كان ميزانها التجاري يحقق فائضاً كبيراً، وهو ما مثل تحديات وقيود كبيرة على صانع القرار في هذه الدول، كما كرس ذلك من حالة التبعية العربية للغرب، فقد بلغت المديونية العربية في عام 1995 حوالي (220 مليار دولار)، ويمكن القول إنّ هذه التبعية هي أحد الأسباب التي دفعت بعدد من الدول العربية بعد اتفاق أوسلو (بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) إلى رفع المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة، وذلك أملا في تحقيق انتعاش اقتصادي وتلقى المعونات من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية(غلاب، 2005، ص84).

أ. أدى تراجع الأهمية الاستراتيجية لعدد من الدول العربية إلى إشارة الدول الكبرى المقدمة للمعونة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة خفض هذه المعونات وتقديم المعونات الفنية بدلاً من المعونات المالية النقدية. وهو ما يعنى رغبة هذه الدول في إنهاء هذه المعونات، وذلك في الوقت الذي تطالب فيه الدول الكبرى الدول العربية بفتح حدودها التجارية وإلغاء الجمارك أمام السلع الخارجية والخدمات – أي الاستغناء عن جزء هام من دخلها – كما يعكس الإبقاء على هذه المعونة في الفترة الحالية الإبقاء على الدور الذي تلعبه هذه الدول لخدمة مصالح هذه الدول الكبرى.(التقرير الإستراتيجى العربي،1999، ص53–54).

يمكن رصد المعدلات المتزايدة لزيادة القوة التسليحية للدول العربية وذلك نتيجة، في احد أبعاده، للمعدلات والمقدرات الهائلة التي تمتلكها دول الجوار (إسرائيل، وتركيا، وإيران)، ويمكن الاستدلال من ذلك على عدد من النتائج منها التحول في توجهات السياسة الخارجية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وإدراك صانع القرار أن التطورات في السنوات الأخيرة إنما تشير إلى أن السلام – بالمفهوم التقليدي – قد لا يتحقق، وإنما الذي يمكن أن يتحقق هو عبارة عن تسويات تفرض المزيد من تطوير القوات المسلحة حيث أن التسوية تقوم في احد أبعادها على موازين القوى(التقرير الإستراتيجى العربي،1999، ص256).. فضلاً عن اعتبار عدد من الدول العربية القنبلة الباكستانية بأنها: "قنبلة إسلامية" تعد بداية لامتلاك الدول الإسلامية للسلاح النووي على مستوى العالم(ناي،2007،ص25-26).

المطلب الثاني

الأولويات العالمية الجديدة

تعتبر التحولات السياسية، ونهاية الحرب الباردة، والاستقطاب الإيديولوجي أحد نتائج الصعود المتواصل لأجندة جديدة في الدول المتقدمة وفي العلاقات الدولية. فمنذ عقد الستينيات على الأقل بدأت عملية إحلال قائمة الاهتمامات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تمحورت حول قضايا الأمن، وأخذ الإجماع يتركز على القضايا التي تسمى "السياسات الدنيا" وخاصة القضايا الاقتصادية. ومنذ نحو منتصف الستينيات أصبحت قضايا البيئة تشغل اهتمام الرأي العام في الدول المتقدمة (سمعان، 2008، ص74).

وبالرغم من هذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي يطلق العنان أمام الاهتمام الدولي بالقضايا الجديدة. ومن أمثلة هذه القضايا قضايا البيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب.(حسن نافعة،2003، ص93–134).

أولا- تغيير النظام الدولي والتنمية في الشرق الاوسط

بالرغم من التأكيد على أن التغير في قائمة الاهتمامات والأولويات يشكل أحد الملامح الهامة للتغير في النظام الدولي، فان بعض هذه القضايا ادعاءات أكثر من كونها حقيقة، حيث إن الاهتمام بهذه القضايا لم يتعد الجانب الدعائي. وحتى مع افتراض وجود اهتمام بهذه القضايا المهددة للحياة الإنسانية، فإن هذا الاهتمام لا يزال محصوراً في قائمة اهتمامات السياسات القومية في عدد من الدول المتقدمة، ولا يتجاوز ذلك إلى كونه

اهتماماً دولياً حقاً، حيث لا يزال التعاون الدولي في قضايا البيئة والأمراض الوبائية المتنقلة وغيرها في مراحله الأولى(السيد سليم، 1998م، ص19).

وبغض النظر عن مدى صحة هذا الجدل، فان قضية التنمية في العالم الثالث لم تعد أحد الأولويات في النظام الدولي، بالرغم من أن ذلك يهدد بكارثة للعالم كله(احمد،2013،ص217) . ولا يعني هذا أن قضايا الأمن القومي الإقليمي والدولي "قضايا السياسة العليا" عموماً قد أصبحت هامشية. فكما أثبتت حرب الخليج سوف تظل هذه القضايا قادرة على احتلال قمة جدول الاهتمامات الدولية عندما تثار بحدة. غير أن حرب الخليج تثبت أيضاً أن قضايا الأمن الاقتصادي قد أصبحت تشكل محركاً لقضايا الأمن الاستراتيجي وليس العكس، كما تثبت أيضاً أن المشاعر القومية لم تنحسر(احمد،2013، ص224-225).

وقد مثلت قضية الإرهاب بشكل خاص محكاً رئيسياً لمعظم دول العالم خلال فترة التسعينات، حيث اتخذت هذه الظاهرة في المرحلة الأخيرة طابعاً عاماً، فأحداث العنف تجرى في كل مناطق العالم تقريباً لأهداف مختلفة، وهذا يشير إلى وجود مناخ عالمي عام يفرز أشكالا من النشاطات الإرهابية.

أما على مستوى الوطن العربي فقد كان هناك عدد من العوامل الداخلية الهامة التي أفرزت هذه الظاهرة وجعلتها تبرز بقوة على الساحة الإقليمية في الوطن العربي، حيث أصبحت الدول الأخرى تنظر إليها على أنها بمثابة تهديد لأمن واستقرار المنطقة، ولكن يمكن القول بوجود نوع من التباين في شعور الدول العربية بالتهديد من ظاهرة الإرهاب، فهناك عدد من الدول التي أدت هذه القضية دوراً هاماً في توجيه سياستها الخارجية ومن هذه الدول مصر، في حين إن هناك دول عربية أخرى لم تمثل هذه القضية محوراً هاماً بالنسبة لها، ويرجع هذا الاختلاف في محورية قضية الإرهاب في أحد أبعاده إلى مدى شعور الدولة بالتهديد من جراء هذه الظاهرة الخطيرة. وإزاء هذا التباين في الشعور بالتهديد جاءت ردود الفعل والتحولات في السياسات الخارجية للدول العربية مختلفة. وهناك عدة ملاحظات حول هذه الردود والتحولات المختلفة في السياسات الخارجية للدول العربية إزاء هذه الظاهرة نذكر منها:

- على الرغم من أن مواجهة الأعمال الإرهابية والقائمين بها، قد أضمحت محوراً لسياسات إقليمية منذ أوائل عقد التسعينات، إلا أن هناك فارقاً واضحاً بين دول عربية تتعرض مباشرة لهذا النفوذ و تعايشه وأخرى لا تشهده، وقد عكس هذا الفارق التباين بين هذه الدول في ردود الفعل تجاه هذه الظاهرة. وفي ذلك نجد أن الدول الثلاث – مصر، وتونس، والجزائر كونت مثلث تعاون مصري تونسي جزائري لمواجهة هذه الظاهرة يمكن اعتباره قاعدة انطلاق لجذب أطراف عربية أخرى(سيد طنطاوي، 2020،ص4).
- أن التحولات وردود الأفعال التي شهدتها السياسات الخارجية للدول التي شملتها هذه الظاهرة إنما جاءت على أساس رؤية صانع القرار في تلك الدول لمصدر الخطر المتمثل في الدول المساعدة للحركات الإرهابية في الداخل، ويمكن هنا رصد عدد من المواقف التي توضح التحول الذي شهدته السياسات الخارجية لهذه الدول إزاء هذه القضية.
- فبالنسبة **للموقف المصري**، ترى القيادة المصرية أن الدول الداعمة للإرهاب إنما تهدف إلى ضرب مصر من الداخل وبالتالي التأثير على مكانتها الخارجية خاصة على مستوى الوطن العربي. وإزاء ذلك اتخذت السياسة الخارجية المصرية موقفاً حازماً من الدول المصدرة للإرهاب. (عبدالمنعم،1978، ص20).
- أما **الموقف التونسي** فقد قام في بداية مواجهته لهذه الظاهرة على الترتيب مع الموقف المصري فقط، ثم وافقت تونس على تكوين محور مصري تونسي جزائري لمواجهة الظاهرة.
- وبالنسبة **للموقف الخليجي**، وإن كان الموقف اختلف الآن، فعلى الرغم من أن الدول الخليجية ليست من الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب إلا أن هذه الدول قد استجابت لسياسات مواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال إدانتها للتطرف والعنف. إلا أن ما يعبر عن تحول سياسات هذه الدول هو تعهدها بوقف المساعدات الحكومية أو التبرعات للهيئات والمنظمات التي قد توجه مواردها إلى مساعدة التطرف والإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (ايمن السيد، 1993، ص89-90).

ثانيا- انتهاء مرحلة القطبية الثنائية

يميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاث أشكال رئيسية من الأبنية الدولية:

أ. **القطبية الواحدة:** يتميز البنيان الواحدي القطبية بقدر كبير من تركز الموارد، نظراً لصفته الأساسية، وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسره. ومن أمثلة ذلك البنيان الدولي بين عامي 1919 - 1932 الذي سادته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. ويتسم هذا البنيان بالاستقرار النسبي، وانخفاض حدة الصراع الدولي، لان الدول العظمى على قمة البنيان الدولي تستطيع فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

ب. **القطبية الثنائية:** يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسيين، وذلك بسبب تركز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتين رئيسيتين، ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول القطبين الدوليين، والبنيان الثنائي قد يكون بنياناً جامداً أو مرناً. وترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر الدولي، فكل قطب دولي يحاول دائماً أن يتغلب على القطب الوحيد الآخر من خلال زيادة إمكانياته أو تدعيم نظام محالفاته، أو ترغيب الدول غير المنظمة للانضمام إلى قطبه.

تعدد الأقطاب: السمة الأساسية لبنيان تعدد الأقطاب هي وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك موارد وإمكانيات اقتصادية متكافئة تقريباً، كما هو الحال في نظام توازن القوى التقليدي، كما أنه يتميز بوجود أكثر من صراع دولي رئيسي(السيد سليم، 1998م، ص272–276).

وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فان تحول البنيان الدولي نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن بنيان تعدد الأقطاب ليس دائماً صمام أمن لحماية الدول الصغيرة والمتوسطة، إذ إنه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى فإن تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم فان بنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة لا يزيد من حرية الحركة للقوى الصغيرة والمتوسطة إلا إذا اتسم البنيان بدرجة كبيرة من التنافس بين القوى الكبرى المسيطرة. ومن ناحية أخرى، نجد أن بنيان القطبية الثنائية الجامدة يؤدى إلى ممارسة القوتين العظميتين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معهما المنضوية تحت كتلتيهما لضمان اتباع تلك الدول لسياسات تؤدى إلى حماية تماسك الكتلة. كما انه يمكن أن تؤدى إلى زيادة الحركة لدى الدول غير الأعضاء في الكتلتين إذا تنافس القطبان على استقطاب هذه الدول غير الأعضاء أو على الأقل منعها من الانطواء تحت لواء الكتلة المضادة (السيد سليم، 1998م، ص286–288).

وقد شهد البنيان الدولي القطبية الثنائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عقد التسعينيات، حيث خرج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية باعتبارهما أكبر قوتين في العالم من الناحية العسكرية، وسريعاً ما تحقق التكافؤ الاستراتيجي بينهما على أساس من قاعدة توازن الرعب النووي(محمد السيد سعيد 1985، ص71–86). وفي هذه المرحلة يمكن رصد الآتي:

أ. أن الاستقلال السياسي لأكثرية الدول العربية قد تم إلى حد كبير بفضل القطبية الثنائية، وكان الحفاظ على هذا الاستقلال نتيجة الحرب الباردة، حيث اتاحت القطبية الثنائية هامشاً كبيراً للمناورة الاستراتيجية والتكتيكية، ومدخلاً أساسيا للحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والدعم السياسي والدبلوماسي من جانب الكتلة الشرقية. ولذلك يمثل الانهيار السوفيتي نهاية لهذا الهامش ونهاية للمناورة الاستراتيجية، وتضييقاً واضحاً للفرص ومضاعفة للقيود الواردة على الاختيارات السياسية للعرب في الساحة الدولية. إذ يصبح العرب في مواجهة غير متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

ب. أن الأقطار العربية استطاعت استثمار الفرص الماثلة أمامها في القطبية الثنائية لصيانة مكانة العرب الوسيطة في النظام الدولي، حيث سمحت القطبية الثنائية بدخول الأقطار العربية الأكثر تطوراً مضمار الصناعة في الفروع التي مثلت محور الثورة الصناعة الأولى، وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية. كما حقق العرب مستويات وسيطة في ميادين التعليم والصحة والإنتاج والثقافة وفي مجالات البنية الأساسية الحديثة. ومما لا شك فيه أنَّ زوال القطبية الثنائية قد يؤثر على نحو أكبر وأكثر سلبية على مجرد الحفاظ على المكانة الوسيطة للعرب في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للنظام الدولي. ويرجع ذلك إلى إقدام الغرب والمنظمات الاقتصادية الدولية على فرض حزمة من السياسات الاقتصادية التي قد لا تتوافق مع طبيعة بعض الاقتصاديات العربية(السيد سليم، 1998م، ص78).

ولكن منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات بدأت عملية تحلل القطبية الثنائية بظهور علامات الانكماش النسبي في قاعدة موارد الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عدم قدرته على اللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة.

ومع عام 1985م تفاقمت الأزمة الداخلية والفشل الخارجي للاتحاد السوفيتي مما أدى به إلى تقديم تنازلات من جانب واحد، إلى حد يجب وصفه بانهيار القوة السوفيتية في السياسة الدولية مع بداية عقد التسعينيات.

واتضح هذا الانهيار في السلوك السوفيتي حيال أزمة الخليج. وهذا يرجع إلى انكسار الإرادة السوفيتية في الاستمرار كقوة عظمى في المنظومة الدولية، والتدهور الشديد للطموح القومي الروسي وتدهور وحدة نسيج الدولة السوفيتية، وتبنى استراتيجية جديدة تقوم على درجة كبيرة من الإعتمادية السوفيتية على الغرب فيما يتصل بواردات التكنولوجيا ورأس المال. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتي لم يفقد فقط جدارته كقوى عظمى وإنما أصبح يظهر أعراض تبعية متأخرة وشديدة للغرب. وبهذا المعنى يمكن القول أن الاستقطاب الثنائي أو قاعدة القطبية الثنائية باعتبارها السمة الحاكمة لهيكل النظام الدولي قد زالت وتقوضت، وربما نهائياً مع بداية عقد التسعينيات، على الرغم من الخلاف بعد ذلك حول تشخيص طبيعة الهيكل الراهن للمنظومة الدولية. (العريبي، 2015، ص39)

والواقع أن المعضلة الرئيسة وراء تشخيص التحول في المنظومة الدولية هي المفارقة بين واقع الانتشار النسبي لموارد القوة من ناحية، وظهور التفاعلات الدولية وكأنها محكومة بإرادة واحدة من ناحية أخرى. ويمكننا أن نلحظ صياغتين في هذا الصدد، الأولى ترى أن انهيار القوة السوفيتية في التنافس مع الولايات المتحدة يترك للأخيرة السيطرة على المنظومة الدولية، أي القطبية الواحدة، والتي تعنى في هذا السياق القيادة المنفردة للولايات المتحدة للمنظومة الدولية. أما القوى الأخرى فهي تابعة أو تالية للقوى الأمريكية. ومن الأدلة على ذلك انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضع "أجندة" المنظومة الدولية، وفشل الجماعة الأوربية في بلورة توافق سياسي أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة. فضلاً عن نجاح الولايات المتحدة في فرض مدخلها العسكري لحل أزمة الخليج وإجبار المنظومة الدولية على المشاركة التابعة في شن الحرب ضد العراق(محمد السيد سعيد، 1999، ص63–65).

وتعمد السياسة الأمريكية لتجاهل المصالح الأوربية والدور الأوروبي المشارك في كثير من المسائل الدولية والأزمات الإقليمية(محمد السيد سعيد 1989، ص71–87).

أما الصياغة الثانية فتتمثل في أن انهيار الكتلة الاشتراكية يؤدى إلى الهيمنة المشتركة للغرب ومنتدى الدول الرأسمالية المتقدمة عبر صيغة تقوم على قيادة أمريكية ومشاركة أوربية ويابانية. وتقوم هذه الصياغة على عدة أدلة منها أنه لم يتم حل حلف الاطلنطي بالتوازي مع حل حلف وارسو، ولم تتمكن أوروبا بالتالي من تشكيل التنظيم الدفاعي المستقل. فضلاً عن قيام الولايات المتحدة واليابان وأوربا بتأسيس وتوطيد هياكل إضافية لحل المشكلات، خاصة ذات الطابع الاقتصادي(محمد السيد سعيد 1989، ص67).

لا شك أن البنيان الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواء كانت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة، وعلى المدى القصير هي واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل، والعالم الثالث على نحو خاص والوطن العربي بشكل أخص، حيث انفراد قوى واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن

سلاماً على المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم على الهيمنة وعلى تجاهل مصالح الآخرين ومكانتهم وحقهم في المشاركة في صنع اتجاهات وقرارات السياسة الدولية(السيد سليم، 1998م، ص277–278).ويزداد الأمر خطورة عندما ترفض القوى المسيطرة، وهى الولايات المتحدة، أن تطبق نفس قواعد القانون الدولي بصورة منسجمة على جميع الحالات التي تحكمها هذه القواعد. وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح في حالة القضية الفلسطينية، وكان هذا هو صلب القضية التي أثيرت لدى الرأي العام العربي باسم "ازدواجية المعايير(محمد السيد سعيد 1989، ص70).

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي:

تسعى الولايات المتحدة في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظم غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق(مصطفى، وصلاح 1998، ص86–89).

وتتمثل محددات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي في ثلاثة محددات أساسية هي (النفط، إسرائيل، مكافحة الإرهاب)، وتوضح تحركات الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الخصم السوفيتي الذي كان يضفي علي المنطقة العربية أهمية استراتيجية خاصة في الصراع بين الشرق والغرب، ولكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وزوال هذا الخصم أصبحت أهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية إنما تقوم على هذه المحددات(مصطفى، وصلاح 1998، ص110–113).

وقد أثرت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للأوضاع العالمية – متبعة في ذلك استراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على مستوى العالم ومصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط – بشكل أو بآخر على مواقف الدول العربية بل إنه أدى إلى تحول في بعض مواقف هذه الدول. ومن هذه التحولات ما يلي:
ففي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان يوفر للنظام العربي هامشاً لحرية الحركة استفادت منه أحيانا الحركة القومية العربية ذلك لما كانت تلقاه من تأييد من الاتحاد السوفيتي وذلك في احد أبعاده، ليس لكونه متحمساً لمشروع الوحدة العربية وإنما لكون الحركة في التحليل الأخير هي موجهه ناحية الغرب – أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتاً لصالح الولايات المتحدة لم يترك مثل هذا الهامش متاحاً(السيد يسين، واحمد فخر 1996، ص123).

أدرك صانع القرار بعد عقد مؤتمر مدريد 1991 أنه لم يعد هناك من يساند الحقوق العربية في مواجهة الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب إتباعها مع هذا العدو، ومن ذلك الخلاف بين سوريا – الأردن، سوريا – فلسطين، الأردن – فلسطين. ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول الطوق وهى "مصر، الأردن، سوريا، لبنان" والدول الغير معنية بالنزاع. وهذا التقسيم خطير لأنه ينهى الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية. وقد أتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالنزاع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع إسرائيل وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي مازالت تتفاوض مع إسرائيل والتي رأت أن في ذلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات(السيد يسين، واحمد فخر 1996، ص125).

إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991، والتي أولتها الولايات المتحدة أولوية على أجندتها تجاه الشرق الأوسط، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية امن إسرائيل، وفي ذلك قامت الولايات المتحدة بحشد جبهة من الدول الغربية واليابان لتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدماً في مسار التسوية مع إسرائيل، ويعد ذلك احد الأسباب التي دفعت الدول العربية للتحول نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل، وذلك كرغبة في جنى ثمار هذا التطبيع أو التقارب مع السياسة الأمريكية وهو ما يعنى تقدم البعد الاقتصادي في أولويات أجندة السياسة الخارجية للدول العربية على البعد العروبي والقومي. وفي ذلك نجد قيام الأردن بعقد اتفاقية كاملة مع إسرائيل على حساب المسارات الأخرى، أيضا يأتي في إطار ذلك تحول الموقف المصري من دوره كأحد

الأطراف المدافعة عن الحقوق العربية تماماً إلى دوره كوسيط بين طرفي النزاع وهو ما يتضمن إيجاد حلول وسط بين الطرفين.

إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية.

وقد أدرك صانع القرار العربي هذا الوضع الجديد وهو ما دفع دولة مثل ليبيا إلى تغيير موقفها بالاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية في أزمة لوكيربى ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي. واتجهت معظم، إن لم يكن كل، الدول العربية إلى التهدئة مع الجانب الأمريكي(وحيد ،1991 ، ص115).

وبالتالي فان أبرز ما تحمله التغيرات الراهنة في النظام الدولي هو التدهور الواضح في مكانة العرب في هذا النظام، وتضييق هامش المناورة أمامهم في الساحة الدولية. وخاصة وان العلاقات العربية مع الغرب اتسمت تاريخياً بغلبة عوامل الصراع والتنافر. وتجسد ذلك في تدعيم الغرب للمشروع التوسعي الصهيوني على الأراضي العربية(وحيد ،1991 ، ص115).

بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي الغربي على العرب بصدد بعض القضايا، أبرزها الآتي:

1. القضاء على ما يعتبره الغرب نشاطاً إرهابيا بتعقب مصادره في الوطن العربي وتصفية
2. مرتكزاته وهياكله السياسية والتنظيمية وتجفيف موارده المالية. وقد يتطلب هذا الهدف معاودة توجيه ضربات عسكرية لدول عربية معينة مثل ليبيا والعراق وربما سوريا واليمن.
3. تصفية أسس ومرتكزات صعود التيار الإسلامي الراديكالي في العالم العربي عموماً، وربما تكون هذه المهمة هي احد المهام الكبرى لتنظيمات إقليمية جديدة.
4. فرض تحول جذري في التوجهات الاقتصادية والاستراتيجية لعدة دول عربية نحو تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى(سعيد، 1989، ص 79 وبعدها).

وفي الحقيقة تمارس الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ضغوطاً لأقلمة النظم العربية لتوجهاتها ومصالحها. ويترتب على ذلك أن تبقى هذه القضايا والمطالب المتبادلة بين النظم العربية وهذه المراكز مصدراً لتحركات وتوترات عنيفة في المجتمعات السياسية العربية ومن مؤشرات ذلك طرح مفهوم الشرق أوسطية كبديل للوطن العربي وكأساس لنظام إقليمي جديد.

المبحث الثاني

انعكاسات التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية المصرية

يشهد النظام الدولي في المرحلة الراهنة تحولًا بنيويًا يتجاوز مجرد إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، ليطال طبيعة النظام ذاته وقواعده الحاكمة. فلم يعد العالم يتجه نحو تعددية قطبية مستقرة، بقدر ما ينزلق إلى حالة من السيولة الاستراتيجية، تتآكل فيها الأطر المؤسسية الناظمة للعلاقات الدولية، وتتراجع فيها القدرة على ضبط التفاعلات بين القوى الكبرى.

ويعكس هذا التحول انتقال النظام الدولي من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي اتسمت بهيمنة أمريكية واستقرار مؤسسي، إلى طور جديد يتسم باضطراب القواعد واختلال التوازنات. وفي هذا السياق، برز التحول في السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، بوصفه عاملًا دافعًا لإعادة تشكيل النظام الدولي، في إطار ما يمكن وصفه بـالظاهرة الترامبية، حيث جرى الانتقال من نمط القيادة متعددة الأطراف إلى منطق المصالح المباشرة والصفقات الثنائية، وهو ما أسهم في إضعاف مرتكزات النظام الليبرالي الدولي، وفتح المجال أمام تصاعد أنماط أكثر تصادمية في إدارة العلاقات الدولية.

المطلب الأول

طبيعة التحولات في السياسة الدولية

لا يقتصر التحول على السياسة الخارجية، بل يمتد إلى الداخل الأمريكي، حيث أسهم تسييس المؤسسات وتراجع التوافقات بين النخب في جعله أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في استقرار النظام الدولي، لا سيما مع بروز ملامح أقرب إلى السلطوية الإجرائية داخل السياسة الأمريكية، وهو ما يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمؤسسات والنخبة الحاكمة.. (الجهني، 2020، ص8).

في المقابل، يُعد الصعود الصيني أحد أبرز ملامح التحول في بنية القوى العالمية، حيث تسعى بكين إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية من خلال أدوات اقتصادية وتكنولوجية متقدمة، في ظل تنافس استراتيجي متصاعد مع الولايات المتحدة. ويشير هذا التنافس إلى أن الصراع لم يعد مقتصرًا على النفوذ داخل النظام القائم، بل امتد ليشمل إعادة صياغة قواعده ذاتها. أما روسيا، فرغم سعيها إلى استعادة موقعها كقطب دولي من خلال توظيف القوة العسكرية والطاقوية، فإن محدودية قدراتها الاقتصادية وأزماتها البنيوية تجعلها أقرب إلى فاعل معطل للتوازنات الدولية، دون القدرة على قيادة نظام بديل.

وتنعكس هذه التحولات على بنية التحالفات الدولية، لا سيما حلف شمال الأطلسي، الذي يواجه اختبارًا حقيقيًا في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث برزت تباينات واضحة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشأن أولويات الأمن وتقاسم الأعباء، ما يكشف عن اتجاه نحو إعادة التفاوض حول أدوار القيادة داخل الحلف.

وبالتوازي، شهدت المؤسسات الدولية الغربية تراجعًا ملحوظًا في قدرتها على إدارة الأزمات العالمية. فقد أدى الاستخدام المتكرر لحق النقض داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى شلل وظيفي، أضاف إلى ما تعانيه الأمم المتحدة ووكالاتها من أزمات تمويلية متفاقمة، في ظل تراجع الالتزام الأمريكي والغربي عمومًا. كما أسهم تسييس العمل الإنساني وتآكل الإجماع الدولي في إضعاف فعالية هذه المؤسسات، ودفع الدول إلى تغليب الأطر الثنائية أو الإقليمية التي تُعد أكثر توافقًا مع مصالحها القومية. وفى هذا السياق، يبرز البعد التكنولوجي، خاصة الذكاء الاصطناعي، بوصفه أحد أهم محددات القوة في النظام الدولي، في ظل غياب أطر تنظيمية فعالة، بما يفتح المجال أمام سباق تسلح جديد، ويزيد من احتمالات التصعيد غير المحسوب. (العريبي، 2015، ص39)

كما تعكس اضطرابات المضايق البحرية ونقاط الاختناق الاستراتيجية تعاظم البعد الجيو-اقتصادي لهذه التحولات، حيث بات تأمين سلاسل الإمداد والحركة التجارية جزءًا من معادلات الأمن القومي للدول. ورغم محاولات تنويع الممرات البديلة، فإن محدوديتها تؤكد استمرار مركزية الممرات البحرية التقليدية كأدوات ضغط استراتيجية في الصراعات الدولية.

ويكتمل مشهد التحول البنيوي في النظام الدولي ببروز المعادن النادرة بوصفها الأساس المادي للصراع الدولي؛ إذ انتقلت من مورد اقتصادي إلى أداة استراتيجية لإعادة رسم خرائط النفوذ العالمي. وتكشف سياسات إدارة الرئيس ترامب عام 2025 عن نمط من "الاستعمار الانتقائي"، القائم على توظيف الموارد الحيوية في إدارة الصراعات. وفي المقابل، عززت الصين موقعها عبر السيطرة على سلاسل الإمداد والتكرير والتحويل الصناعي، بما منحها قدرة متزايدة على توظيف الاعتماد المتبادل غير المتكافئ كسلاح جيو-اقتصادي، في انعكاس واضح لانتقال الصراع الدولي من التنافس على المؤسسات إلى التنافس على أسس القوة المادية ذاتها.

وبذلك، يتضح أن النظام الدولي يشهد تحولًا هيكليًا عميقًا، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، في إطار نمط صراعي مركب، بما يجعل عدم الاستقرار ليس مرحلة انتقالية عابرة، بل سمة بنيوية ودائمة في النظام الدولي المعاصر.

ثانيًا: النظام العربي والإقليمي.. تفكك التوازنات وإعادة تشكيل الإقليم

في ظل السياق الدولي والإقليمي المضطرب، يتجه النظام العربي والإقليمي نحو مرحلة أكثر تعقيدًا تتسم بتزايد تداخل الصراعات وتعدد بؤر التوتر، في إطار مسار عام يعكس تحولات عميقة في بنية الإقليم وتوازناته. ويأتي التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي تجاه إيران مطلع عام 2026 ليُضاف إلى هذه البيئة المتوترة، بوصفه عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، دون أن يعني ذلك حتمية الانزلاق إلى مواجهة شاملة. (حمدان، 2013، ص49).

شهد عام 2025 تصاعدًا لافتًا في حدة التنافس بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، في ظل اتساع نطاق تدخلات القوى الإقليمية داخل الدول العربية، سواء عبر الأدوات العسكرية المباشرة أو من خلال دعم مكونات داخلية على حساب الدولة الوطنية. وقد تزامن ذلك مع تكريس اختلال في التوازن الاستراتيجي داخل الإقليم، وازدياد الدور الإسرائيلي في محاولة إعادة تشكيل معادلات القوة، بما يتجاوز التفوق العسكري إلى السعي لإعادة صياغة بنية الشرق الأوسط ضمن تصورات مشروع "الشرق الأوسط الجديد".(ناي،2007،ص27-29).

شهدت مصر خلال عام 2025 تحولات مهمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تأثرت بالتطورات الداخلية، إلى جانب عوامل خارجية فرضها السياق الإقليمي والدولي المتسم بقدر عالٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار. فقد استمرت حالة الحروب والصراعات الإقليمية والدولية الممتدة منذ أكثر من عامين، لتدخل عامها الثالث بالزخم نفسه، الأمر الذي انعكس على السياق الداخلي للدولة المصرية ومجمل خياراتها الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، برزت الحاجة إلى تبني نهج شامل في إدارة الشأن العام، يقوم على تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة، ودعم مستويات الاستقرار الداخلي.

على الصعيد السياسي الداخلي، جرت في مصر خلال العام انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، التي أسفرت عن برلمان جديد اتسم بملامح خاصة. وكان من أبرز ما شهدته هذه الانتخابات البيان الرئاسي الصادر في 19 نوفمبر 2025، الذي أكد حق الهيئة الوطنية للانتخابات في إلغاء المرحلة الأولى من انتخابات المجلس كليًا أو جزئيًا عند ثبوت المخالفات. وقد سعى التقرير لتفسير أسباب اتخاذ التدخل الرئاسي الشكل العلني السريع والحاسم الذي ظهر به. كما حلل تأثير الاستجابة الرئاسية في تصحيح جوانب الخلل في المشهد الانتخابي، وتناول الأداء المتوقع للبرلمان الجديد في ظل ظروف تكوينه والمسئوليات المنوطة به. ورصد التقرير أهمية إجراء إصلاحات تسمح بأن يكون للأحزاب حضور قوي في المجالين العام والسياسي، مع تقييم التجربة الانتخابية وانعكاساتها على الحياة السياسية وعملية الإصلاح بأبعادها المتعددة، لا سيما قبل أن تشرع الدولة في تنظيم الانتخابات الرئاسية عام 2030.

كما شهدت البيئة التشريعية إقرار عدد من القوانين التي أثارت جدلًا وطنيًا واسعًا، وقد شملت قطاعات حيوية مثل الإسكان والإيجارات القديمة، والعمل، والتعليم، والصحة. ويتمثل ما يجمع بين هذه القوانين في سعيها إلى معالجة مشكلات متراكمة نتجت إما عن ثغرات في التشريعات السابقة أو عن تداخل في المرجعيات القانونية، وهو ما أسهم في ظهور اختلالات اقتصادية واجتماعية متعددة، خاصة مع ما شهده المجتمع المصري من تحولات ممتدة عبر عقود. ويعكس تزامن هذه التدخلات التشريعية أن الهدف لا يقتصر على التنظيم القانوني والإداري فحسب، بل يمتد إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على نحو أكثر توازنًا.

انعكست التحولات السياسية والقانونية على قضايا المجال العام، التي أفرزت بدورها تحولات نوعية في بنيتها وفي آليات تشكّل النقاش المجتمعي حولها، مع انتقال مركز الثقل من المساحات المؤسسية التقليدية كالأحزاب والنقابات والصحف إلى الفضاء الرقمي، الذي أصبح ساحة رئيسية لتداول الرأي وصياغة الأولويات المجتمعية. كما أسهمت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في إعادة تشكيل المزاج العام، بما دفع نحو تصاعد النقاش حول قضايا قيمية مرتبطة بالهوية والثقافة والعنف الأسري وحقوق المرأة وحدود التعبير الرقمي. وفي هذا السياق، يُعدّ الوعي النقدي للمواطنين شرطًا أساسيًا للمشاركة الرشيدة في المجال

العام، بما يضمن الحفاظ على التوازن بين الانفتاح الرقمي والضبط المؤسسي، وهو ما يستلزم جهودًا مؤسسية مستمرة ومتكاملة لإدارة هذا المجال المتغير.

على الصعيد الاقتصادي، سجل العام 2025 تحسنًا نسبيًا في مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والنمو القطاعي، إلى جانب انخفاض معدلات التضخم وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، رغم استمرار التحديات التي انعكست على الميزان التجاري. وقد ارتبط ذلك بإطلاق مبادرة "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية" بهدف إعادة صياغة أولويات السياسات الاقتصادية وتعزيز تكاملها مع برنامج عمل الحكومة.

وفي هذا الإطار، برز التحول الرقمي كأحد المحاور الاستراتيجية في الدولة المصرية، حيث سعت الدولة إلى تدعيم بنية التحول الرقمي واقتحام مجالات الذكاء الاصطناعي باعتباره أحد روافد الاقتصاد الوطني. وتجسد ذلك في تطوير حوكمة المحتوى الرقمي وتأكيد الهوية الرقمية الوطنية، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، فضلًا عن التوسع في إنشاء الكليات والأكاديميات والأقسام والتخصصات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي داخل الجامعات المصرية، بما يسهم في دعم السيادة السيبرانية وتعزيز الأمن القومي. وفى هذا السياق، تبرز أهمية تطوير استراتيجية وطنية شاملة تتيح بناء بدائل رقمية محلية للخدمات الحيوية، وتعزيز قدرات الاستجابة في أوقات الطوارئ والأزمات، إلى جانب تحديث استراتيجية الأمن السيبراني، ودمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والأمنية ضمن منظومة الأمن القومي، بما يواكب التحولات المتسارعة في البيئة التكنولوجية العالمية.

على الصعيدين العسكري والأمني، واصلت مصر تطوير قواتها المسلحة وتحديث قدراتها عبر إدخال التكنولوجيات العسكرية الحديثة، في ظل تنامي التهديدات التي تواجه الأمن القومي على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية للدولة، خاصة مع التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي وسهولة انتشار الشائعات والأخبار المضللة التي تستهدف زعزعة استقرار الدول والمجتمعات. وفي هذا السياق، استمرت جهود تطوير القدرات العسكرية والدفاعية، مع تبني مفهوم شامل للأمن القومي يتجاوز الأبعاد التقليدية ليشمل الجوانب الاقتصادية والمعلوماتية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ورفع مستوى الوعي المجتمعي بالمخاطر المستجدة، بما يسهم في دعم التماسك الوطني وحماية المجتمع من التهديدات المختلفة.

أما على مستوى السياسة الخارجية والأمن القومي، واصلت مصر اتباع مقاربة "الاتزان الاستراتيجي"، التي تقوم على تنويع الشراكات مع القوى الكبرى والتكتلات الدولية، مع الحفاظ على استقلال القرار الوطني. كما أولت اهتمامًا خاصًا بدوائرها العربية والأفريقية بهدف دعم الأمن القومي وتعزيز مسارات التنمية والتكامل الإقليمي، إلى جانب السعي إلى تسوية النزاعات والأزمات بالوسائل الدبلوماسية.

يتضح من ذلك، أن مصر تتبنى نمطًا من التكيف الاستراتيجي مع البيئة المحيطة، يقوم على تحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح الداخلي والانخراط الخارجي، بما يتيح لها الحفاظ على استقرارها وتعزيز دورها في محيط إقليمي ودولي شديد التعقيد.

وهكذا، تكشف القراءة المتكاملة لمستويات التحليل أن العالم يمر بمرحلة إعادة تشكيل شاملة، تبدأ من اضطراب بنية النظام الدولي، وتمر بإعادة رسم ملامح النظام العربي والإقليمي، وتنتهي عند كيفية استجابة الدول، وعلى رأسها مصر، لهذه التحولات. وفي هذا السياق، لا يتمثل التحدي الرئيسي فقط في فهم هذه التحولات، بل في القدرة على التكيف معها وإدارة تداعياتها، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار وتعظيم المصالح الوطنية في بيئة دولية وإقليمية تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين.

المطلب الثاني

التطورات على المستوي الإقليمي

على مستوى الجوار الإقليمي، شهدت العلاقات العربية مع كل من إيران وتركيا وإثيوبيا تحولات مهمة. فقد اتجهت إيران، في ظل تصاعد الضغوط المرتبطة بالتصعيد الأمريكي–الإسرائيلي في 2026 وتداعيات بيئتها الإقليمية، إلى إعادة ضبط أدوات نفوذها بأساليب أكثر حذرًا وأقل تكلفة، وهو ما انعكس على الموقف العربي الذي أصبح أكثر تحفظًا وانتقائية تجاهها. أما تركيا، فقد انتقلت في أدوات سياستها الإقليمية من الاعتماد على دعم الفصائل المسلحة إلى بناء شراكات مؤسسية طويلة الأمد، مع تعزيز حضورها عبر الأطر القانونية والسياسية. في حين تبنت إثيوبيا نهجًا أكثر براجماتية وحذرًا، في ظل هشاشة أوضاعها الداخلية وتفاقم الانقسامات البنيوية في الداخل والإقليم.

كما برز المجال الرقمي بوصفه أحد التحولات الجوهرية في بنية التفاعلات العربية، حيث لم تعد منصات التواصل الاجتماعي مجرد أدوات لنقل المعلومات، بل تحولت إلى فضاء بديل للتعبير السياسي وتشكيل الرأي العام. وقد اكتسب هذا الفضاء قدرة عالية على التأثير في اتجاهات النقاشات العربية، وأصبح عنصرًا فاعلًا في تشكيل العلاقات بين الدول والمجتمعات، بل وامتد تأثيره إلى إعادة إنتاج الاستقطابات الإقليمية ذاتها، بما يجعل الصراع على الوعي جزءًا مكمّلًا للصراع الجيوسياسي التقليدي. (السليم،2017، ص55).

وفيما يتعلق بدول الخليج، واصلت هذه الدول مسار التحول الاقتصادي بعيدًا عن النموذج الريعي، عبر سياسات تنويع اقتصادي عززت من قدرتها على بناء نماذج تنموية أكثر استدامة. وقد انعكس ذلك في صعود دورها الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي، وتنامي حضورها في مجالات الوساطة وتسوية النزاعات، إضافة إلى توسيع شبكة شراكاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند. كما امتد هذا الدور ليشمل علاقات مع أطراف إقليمية ومكونات محلية غير تقليدية، في إطار محاولة دقيقة للموازنة بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي في بيئة شديدة التقلب.

أما دول المغرب العربي، فقد وجدت نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد بين التحديات الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية. فقد تزامنت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مع تداعيات الحرب في أوكرانيا والتنافس الدولي المتصاعد، ما زاد من هشاشة المشهد العام. وفي هذا السياق، برزت القضية الفلسطينية باعتبارها عاملًا مركزيًا في تشكيل المزاج السياسي والشعبي في المنطقة، مع عودة النقاش حول مشاريع توسعية إسرائيلية وسرديات "إعادة تشكيل الإقليم"، الأمر الذي وضع مسألة التطبيع في قلب الجدل السياسي. وقد تباينت المواقف المغاربية بين الانخراط التدريجي في التطبيع في حالة المغرب، والرفض القاطع في الجزائر وتونس وموريتانيا، في حين ظلت ليبيا غير قادرة على بلورة سياسة خارجية مستقرة نتيجة أوضاعها الداخلية.

وفي سوريا، تتواصل مرحلة انتقالية معقدة منذ سقوط النظام السابق، حيث تواجه الإدارة الجديدة تحديات جوهرية تتعلق بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها. وقد أفرزت هذه المرحلة مشكلات هيكلية مرتبطة بالتركيب الاجتماعي المتعدد والمعقد للمجتمع السوري، بما يحمله من طوائف وأعراق وأقليات، ما انعكس على المشهد الأمني والمناطقي. كما يظل العامل الإقليمي والدولي حاضرًا بقوة في تشكيل مسار المرحلة الانتقالية، في ظل بيئة إقليمية مرشحة لمزيد من إعادة التشكل بفعل التصعيدات الكبرى، الأمر الذي يجعل مستقبل الدولة السورية مرهونًا بقدرة السلطة على إدارة التوازنات الداخلية والخارجية في آن واحد. (الجهني، 2020، ص8).

وفي الداخل الإيراني، كشفت الحرب الإسرائيلية-الأمريكية في يونيو 2025 عن تحولات عميقة في بنية النظام، وأظهرت قدرًا من الهشاشة في بعض مكوناته العسكرية والسياسية. ومع تصاعد الضغوط الإقليمية في 2026، سعت القيادة الإيرانية إلى تعزيز التماسك الداخلي عبر التركيز على البعد القومي وتجميد بعض الملفات المثيرة للجدل داخليًا. في المقابل، شهدت البنية السياسية والعسكرية تغييرات واسعة، خاصة بعد

استهداف قيادات بارزة وإعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام. كما تصاعدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت المعارضة في الخارج بشكل أكثر حضورًا، في ظل جدل داخلي متصاعد حول البرنامج النووي ومستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة، بين تيار يدفع نحو التصعيد وآخر يفضل مسار التفاوض.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد عاد مفهوم "إسرائيل الكبرى" إلى الواجهة مجددًا بعد تصريحات سياسية إسرائيلية في 2025، في سياق أوسع من الطرح المرتبط بإعادة تشكيل الإقليم، ما أعاد إحياء مخاوف تاريخية مرتبطة بمشاريع توسعية سابقة. وقد أسهم ذلك في تعزيز حالة القلق الاستراتيجي في المنطقة، في ظل تداخل السرديات الدينية والسياسية، وتحوّل الصراع إلى مستوى مركب يجمع بين الجغرافيا والهوية والوعي. وفى السياق الميداني، يستمر المشهد الفلسطيني في حالة شديدة التعقيد، مع استمرار الحرب في غزة وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية، وتراجع الثقة في السلطة الفلسطينية، مقابل استمرار حضور حركة حماس رغم ما تعرضت له من خسائر كبيرة.

كما شهدت السردية الفلسطينية تطورًا ملحوظًا على المستوى الدولي، خاصة بعد حرب غزة، حيث ساهمت التطورات الميدانية في كشف الانتهاكات الإسرائيلية على نطاق واسع، ما عزز من حضور القضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي. وقد أسهم ذلك في توسيع نطاق التعاطف الدولي مع الحقوق الفلسطينية، وإعادة إدراج القضية على أجندات سياسية ودبلوماسية متعددة، رغم استمرار ضعف البنية السياسية والإعلامية المقابلة مقارنة بالخطاب المضاد الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا.

وفي المحصلة، يتجه النظام العربي والإقليمي نحو مرحلة إعادة تشكيل عميقة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، في سياق مفتوح على سيناريوهات متعددة، تبقى نتائجها مرهونة بتطورات التوازنات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، برزت ملامح اصطفاف إقليمي غير مكتمل، يمكن قراءته في إطار محورين رئيسيين: محور معلن تقوده إسرائيل يقوم على التفوق العسكري والتحالفات الدولية وإعادة تشكيل الإقليم وفق رؤية هجومية، ومحور آخر كامن يعكس حالة حذر وترقب دون أن يتبلور في صيغة تحالف واضح. كما اتسع نطاق الصراع ليشمل البعد الحضاري والثقافي، من خلال محاولات إعادة إنتاج السرديات التاريخية وإعادة تشكيل الوعي والهوية في الإقليم.

وقد تجلّت في هذا الإطار ما يمكن تسميته بـ"أزمة المكونات"، حيث تعزز دور الفاعلين من غير الدول، واستمرت حالة الفاعلين المتوازيين في التمدد مقابل تراجع مركزية الدولة الوطنية. وأسهم هذا التحول في إضعاف قدرة الدول العربية على إدارة توازناتها الداخلية، في ظل توظيف متزايد للمكونات الطائفية والمناطقية من قبل أطراف إقليمية ودولية، بما يعمّق هشاشة البنية الداخلية ويعيد إنتاج أنماط جديدة من الصراع.

وفي السياق ذاته، شهدت دول الصراع العربية مثل السودان وليبيا واليمن ولبنان حالة من التعقيد المتصاعد، اتسمت بتداخل عناصر الاستمرارية مع التحول داخل بنية الصراع. فقد استمرت حالة توازن الضعف بين الأطراف المتصارعة، بالتوازي مع تصاعد الانقسامات داخل الفصائل والقوى المسلحة نفسها، وتزايد تشابك المصالح بين الفاعلين المحليين والقوى الإقليمية والدولية. كما ساهمت هشاشة اتفاقات السلام، واتساع اقتصاديات الحرب، واستمرار نشاط الجماعات المسلحة، وضعف إمكانات إعادة الإعمار، في تغذية استمرار هذه الأزمات وتعميق تعقيداتها.

المبحث الثالث

تأثيرات التغير في السياسة الدولية على طبيعة العلاقات الليبية المصرية

إذ كانت ليبيا من الداخل تحت قبضة معمر القذافي الذي كان قد تخطى الأربعون عاماً حاكما منفردا لليبيا، ولم تعرف ليبيا على مدي سنوات حكم القذافي التنظيم السياسي أو الحراك السياسي المؤسسي أو غير المؤسسي، كما لم تكن هناك نخبة سياسية فاعلة من المعارضين سوى تلك التي عُرفت آنذاك بمعارضة المهجر، وهي معارضة غير منظمة اتخذت من دول أوروبا معقلاً لها في أغلب الأحيان، وبالتالي، لم يكن من السهل تحديد ماهية "الثوار" في ليبيا، ولم يكن يجمعهم في ذلك الوقت سوى العداء لمعمر القذافي ونظامه.

ولم يختلف الوضع كثيراً على المستوى الإقليمي خاصة فيما يتعلق بمدى وضوح الرؤية المستقبلية للأوضاع في ليبيا.فمن ناحية، كانت كل من مصر وتونس، وهما من أكثر دول الجوار أهمية بالنسبة لليبيا، تمران بمرحلة تحول سياسي بعد ثورة 14 يناير في تونس، وثورة 25 يناير في مصر، ومن ناحية أخرى، كانت باقي دول الجوار كالجزائر والسودان مشغولة بالتعامل مع آثار التحول السياسي في مصر وتونس، والعواقب والانعكاسات التي قد يحملها هذا التحول على هذه الدول من الداخل.

المطلب الأول

التحولات الجيوسياسية في القرن الواحد والعشرين: تحليل ديناميكيات القوى

تُعتبر الجغرافيا السياسية فرعًا مهمًا من العلوم السياسية، حيث تدرس تأثير الموقع الجغرافي على السياسة، العلاقات الدولية، والصراعات. في القرن الواحد والعشرين، شهدت الساحة العالمية تحولات جيوسياسية عميقة نتيجة لتغيرات اقتصادية، اجتماعية، وثقافية. هذه التحولات ليست محصورة في مناطق معينة، بل تمتد إلى جميع أنحاء العالم، مما يفرض على الدول، بما في ذلك مصر، إعادة تقييم استراتيجياتها السياسية والدبلوماسية. ".(الحليمي،2020، ص3).

النزاعات الدولية وأثرها على الدول النامية

تشير الدراسات إلى أن الصراعات العالمية، مثل النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا، لها تأثيرات مباشرة على الدول النامية. في حالة مصر، قد تؤدي هذه الصراعات إلى تدفق اللاجئين، زيادة التوترات الإقليمية، وتحديات أمنية متعددة. على سبيل المثال، النزاع في ليبيا يهدد الأمن المصري، حيث يُعتبر الحد الجنوبي للبلاد نقطة عبور للعديد من التحديات الأمنية. (ناي،2007،ص25-26).

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على السياسات الدولية

تُعد التحولات الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من التحولات الجيوسياسية. العولمة، التي أصبحت أكثر وضوحًا في العقدين الأخيرين، أدت إلى interdependence بين الدول. الاقتصاد المصري، الذي يعتمد بشكل كبير على السياحة، الاستثمارات الأجنبية، والتجارة، قد تأثر بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية العالمية. فعلى سبيل المثال، الأزمة المالية العالمية عام 2008 كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد المصري، مما دفع الحكومة إلى إعادة التفكير في سياساتها الاقتصادية.

يتضح من التحولات الجيوسياسية الحالية أن مصر تواجه تحديات كبيرة في سياق دولي متغير. يتطلب ذلك نهجًا جديدًا في السياسة الخارجية يركز على تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية.

التحديات الدولية أمام مصر: الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية"

1. التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية

تواجه مصر مجموعة من التحديات الأمنية التي تؤثر على استقرارها الداخلي ووجودها الإقليمي. من أبرز هذه التحديات الإرهاب، حيث يُعد تهديد الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم داعش، أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن المصري. العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة أدت إلى فقدان أرواح كثيرة وأثرت سلبًا على السياحة والاقتصاد.

كما تُمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا آخر، حيث تسعى العديد من الدول الأوروبية إلى السيطرة على تدفق المهاجرين، مما يضع مصر في موقف صعب، كونها نقطة عبور للعديد من المهاجرين القادمين من إفريقيا وآسيا. يتطلب ذلك من الحكومة المصرية تعزيز دورها في معالجة هذه القضية من خلال التعاون مع الدول الأوروبية والجهات الدولية.

2. الاقتصاد المصري في ظل التغيير

تتأثر الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم بالتغيرات الاقتصادية العالمية، ومصر ليست استثناءً. الأزمات المالية العالمية، مثل أزمة 2008 وجائحة كوفيد-19، أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي. يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على القطاعات التقليدية مثل السياحة والزراعة، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.

قامت الحكومة المصرية بإطلاق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتمثل في التضخم، البطالة، وارتفاع مستويات الفقر. هذه التحديات تتطلب استراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام. (صافي، 2018، ص9):

3. القضايا الاجتماعية والسياسية

تؤثر المتغيرات الدولية بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مصر. التوترات الداخلية الناجمة عن التغييرات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تؤدي إلى احتجاجات شعبية، مما يهدد الاستقرار. كما أن الصراعات الإقليمية، مثل النزاعات في سوريا وليبيا، تساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية. (صافي، 2018، ص9):

تتطلب هذه التحديات من الحكومة المصرية اتخاذ خطوات استباقية لتعزيز الحوار الوطني وتطوير سياسات شاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. يجب أن تكون هناك جهود متواصلة لتعزيز المشاركة السياسية، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل التحديات الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية المتعددة، يتضح أن مصر بحاجة إلى تبني استراتيجيات شاملة لمواجهة هذه التحديات. يتطلب ذلك تعاونًا دوليًا وإقليميًا، بالإضافة إلى إصلاحات داخلية تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتنمية

المطلب الثاني

نهج الدبلوماسية المصرية في العصر الحديث: سياسات وتوجهات جديدة

تعتبر الدبلوماسية المصرية واحدة من أقدم وأهم الدبلوماسيات في العالم العربي والإفريقي. منذ العصور القديمة، لعبت مصر دورًا مركزيًا في السياسة الإقليمية، حيث كانت تتعامل مع قوى مثل الرومان والإغريق. في العصر الحديث، شهدت الدبلوماسية المصرية تحولات كبيرة، بدءًا من فترة الاستعمار وصولًا إلى استقلالها، حيث لعبت دورًا رياديًا في تأسيس حركة عدم الانحياز.

كانت هناك محطات بارزة في تاريخ الدبلوماسية المصرية، مثل اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، التي أدت إلى السلام مع إسرائيل، وتأسيس التحالفات العربية لمواجهة التحديات المشتركة. هذه الأحداث أسست لسمعة مصر كوسيط رئيسي في النزاعات الإقليمية. . (عبدالمولى، 2020، ص4).

تغيرت الاستراتيجيات في الزمان

في ظل التحولات الجيوسياسية الحالية، تحتاج الدبلوماسية المصرية إلى تطوير استراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة. يجب أن تركز مصر على تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، واستغلال هذه العلاقات لتعزيز مصالحها الوطنية.

من الضروري أيضًا أن تعيد مصر تقييم علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية والاستقرار في القارة. التعاون في مجالات مثل الأمن، التجارة، والتنمية المستدامة سيكون له تأثير كبير على تعزيز العلاقات الثنائية.

دور مصر في المنظمات الدولية

تعتبر مصر من الأعضاء الفاعلين في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي. تلعب مصر دورًا مهمًا في هذه المنظمات، حيث تسعى لتعزيز التعاون الدولي ومواجهة التحديات المشتركة.

من خلال مشاركتها في هذه المنظمات، تروج مصر لقضايا مثل الأمن الجماعي، التنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب. كما تعمل على تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات المختلفة، مما يعكس التزامها بالمبادئ الإنسانية. (الحليمي،2020، ص3).

تتطلب الدبلوماسية المصرية في القرن الواحد والعشرين استراتيجيات جديدة تتماشى مع التغيرات العالمية. يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتعزيز العلاقات مع الدول الكبرى، ودعم التعاون الإقليمي والدولي. من خلال ذلك، يمكن لمصر أن تعزز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة وقادرة على مواجهة التحديات الدولية.

التعاون الإقليمي لمصر: تحليل الفرص والمعوقات

1. العلاقات العربية: فرص التعاون

تعد العلاقات العربية أحد الأبعاد الحيوية في السياسة الخارجية المصرية. على مر العقود، سعت مصر إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية من خلال مجموعة من المبادرات، مثل جامعة الدول العربية، التي تُعتبر منصة حيوية لمناقشة القضايا المشتركة. وتواجه هذه العلاقات تحديات مثل الصراعات الإقليمية، والانقسامات السياسية، مما يتطلب من مصر أن تلعب دور الوسيط لتخفيف التوترات وتعزيز التعاون. (الحليمي،2020، ص5).

شهدت السنوات الأخيرة جهودًا متزايدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، حيث تسعى مصر إلى تعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة. هذه الجهود يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

2. التعاون مع الدول الأفريقية

تعتبر إفريقيا سوقًا واعدًا لمصر، حيث يمكن تعزيز التعاون في مجالات متعددة مثل التجارة، الطاقة، والتنمية. تسعى مصر إلى تعزيز علاقاتها مع دول حوض النيل، حيث تُعتبر المياه قضية حيوية. يمكن أن تؤدي الشراكات في مجالات مثل الزراعة والطاقة المتجددة إلى تحقيق فوائد مشتركة وتعزيز الأمن الغذائي.

كما تلعب مصر دورًا محوريًا في تعزيز جهود التنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال دعم المشاريع التنموية والمبادرات الإقليمية. التعاون مع المنظمات الإفريقية، مثل الاتحاد الإفريقي، يعد أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات المشتركة.

3. التحديات المشتركة والتنسيق الإقليمي

تواجه الدول العربية والإفريقية مجموعة من التحديات المشتركة، مثل الأمن الغذائي، تغير المناخ، والهجرة. تتطلب هذه التحديات تنسيقًا فعالًا بين الدول لتحقيق استراتيجيات مشتركة. يمكن لمصر أن تلعب دورًا قياديًا في تعزيز التعاون الإقليمي، من خلال تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. (خليفة،2017، ص77).

كما يجب على مصر أن تستثمر في تطوير آليات للتعاون الأمني، لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية. إن تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدول العربية والإفريقية سيكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الإقليمي.

يتضح أن التعاون الإقليمي يمثل فرصة كبيرة لمصر لتعزيز دورها كقوة مؤثرة في المنطقة من خلال تعزيز العلاقات مع الدول العربية والأفريقية، يمكن لمصر أن تواجه التحديات المشتركة وتحقق التنمية المستدامة. يتطلب ذلك إرادة سياسية قوية واستراتيجيات فعالة لتعزيز التعاون على جميع الأصعدة.

مستقبل العلاقات المصرية الدولية

في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي، تواجه مصر مجموعة من التحديات المتوقعة التي تتطلب استراتيجيات استباقية. من المتوقع أن تستمر النزاعات الإقليمية، مما قد يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن التغيرات المناخية ستشكل تحديًا كبيرًا، حيث تعاني العديد من الدول من آثار الجفاف والفيضانات. يتعين على مصر أن تكون مستعدة لمواجهة هذه التحديات من خلال تطوير سياسات وطنية مستدامة. (عمار،euro news، 2018).

علاوة على ذلك، تتزايد قوة بعض الدول الكبرى، مثل الصين والهند، مما يستدعي إعادة تقييم العلاقات المصرية مع هذه الدول. يجب على مصر أن تسعى لبناء شراكات استراتيجية تستفيد من هذه الديناميات الجديدة.

2. فرص جديدة في العلاقات الدولية تتزايد الفرص أمام مصر لتعزيز علاقاتها الدولية، خاصة في مجالات مثل التجارة والاستثمار. يمكن لمصر أن تستفيد من موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب، مما يعزز من دورها كمركز تجاري إقليمي. يصبح فتح قنوات جديدة للتجارة مع الدول الإفريقية والآسيوية ضرورة ملحة لتعزيز الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمصر أن تلعب دورًا محوريًا في مجالات الأمن الغذائي والطاقة المتجددة، من خلال الشراكة مع الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. هذه المجالات تمثل فرصًا للتعاون والتطوير تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا- الاستنتاجات:

يبقى التدخل الدولي في ليبيا مرهوناً بحجم التهديد لهذه المصالح، ولهذا كانت التطورات الأخيرة في ليبيا والتي بدأت بالسجال العسكري بين ميليشيات مصراته وميليشيات الزنتان في طرابلس بعد فشل التنسيق السياسي بين التيار الإسلامي والتيار الوطني المدعوم بعدد من القبائل بمثابة ناقوس خطر للمجتمع الدولي الذي بدأ يشعر بتعاظم التهديد لمصالحه.

ولهذا كانت التحركات التي تضمنت تعيين مبعوث للأمم المتحدة في ليبيا، وصدور قرارات جديدة من مجلس الأمن بشأن ليبيا، وأيضاً بدء التنسيق بين المجتمع الدولي والفاعلين الإقليميين كما أن التحرك

المصري في الأزمة الليبية بالرغم من اشتراك دول الجوار والمجتمع الدولي في مواجهة التهديدات القادمة من ليبيا، تواجه مصر عدد أكبر من التهديدات بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

فهناك أزمة الميليشيات التي عجزت كل السلطات التي تولت حكم ليبيا من التعامل معها، فإذا كان هناك اهتمام عالمي بما يحدث في الجزء الغربي من ليبيا نظرا لقرب هذا الجزء من أوروبا، وهو الاهتمام الذي بدا واضحا بعد سيطرة الميليشيات على مطار طرابلس، وهو الحادث الذي رأته الدول الأوروبية كإنذار صريح بضرورة السيطرة على الوضع الأمني المنفلت في ليبيا والذي بات يقترب من أوروبا ومن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وبنفس المنطق، فإن ما يحدث في الجزء الشرقي من ليبيا يشكل تهديداً استراتيجيا لا يمكن السكوت عليه، ولعل الحادث المؤسف في الفرافرة كان بمثابة ناقوس خطر لا يمكن تجاهله. وهذه ليست دعوة للتقليل من أهمية وحدة التراب الليبي أو الاهتمام بالجزء الشرقي من ليبيا دون النظر للتهديدات التي تواجه ليبيا ككل، ولكن الواقع السياسي والاستراتيجي يحتم على مصر التعامل مع الخلل الأمني والسياسي في الشرق الليبي بشكل مستقل.

فيجب أن يكون هناك حوار مع الأطراف الفاعلة في المنطقة الشرقية من ليبيا، سواء كانت هذه الأطراف ميليشيات عسكرية، أو تنظيمات وكيانات سياسية، فالدولة الليبية نفسها هي أول المتحاورين مع الميليشيات نظراً لاستحالة إغفال دورهم في تحديد الواقع السياسي الليبي.
وبالتالي يجب أن تدرك مصر أنها أمام ملفان في الأزمة الليبية، ملف التهديدات الإقليمية والتي تشترك مصر مع سائر دول الجوار في التعامل معه، وملف المنطقة الشرقية في ليبيا، والتي بات الخلل الأمني فيها يشكل خطراً داهماً على مصر

ثانيا- التوصيات:

تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية: التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية التعاون التجاري مع البلدان الأخرى، أي تطوير استراتيجيات الأمن القومي الى جانب وضع سياسات شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية والإرهاب، بما في ذلك التعاون الإقليمي والدولي.

الاستثمار في التنمية المستدامة: التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة لمواجهة تحديات التغير المناخي.

تعزيز التعاون الثقافي: استخدام الثقافة كأداة لتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى وبناء صورة إيجابية عن مصر. الملخص في ختام هذا الجزء، يتضح أن مستقبل العلاقات المصرية الدولية يعتمد على قدرة مصر على التكيف مع التغيرات العالمية واستغلال الفرص المتاحة. من خلال استراتيجيات واضحة وتعاون فعال، يمكن لمصر أن تعزز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب :

[1] أحمد يوسف، احمد(1988): الصراعات العربية (1945 – 1981) دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

[2] أحمد، يوسف(1995): النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

[3] بهجت قرني، علي الدين هلال(1994): النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

[4] جميل مطر، على الدين هلال(1983): النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

[5] حسن نافعة(2003): الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
[6] حسنين، توفيق(1992): النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات، القاهرة، مركز بن خلدون.
[7] السيد سليم، محمد(1998): تحليل السياسة الخارجية للدول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية.
[8] السيد يسين، واحمد فخر (1996): موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادى والعشرين، أعمال المؤتمر السنوى الأول، القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
[9] عبد المنعم، سعيد (1978): العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
[10] مصطفى، كامل السيد، و صلاح زرنوقة (1998)، العرب ونظام عالمي جديد، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

ثانيا: المجلات والرسائل :

[11] التقرير الإستراتيجى العربي 1998م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999.
[12] عبد الله، يوسف (1999): "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138.
[13] الحليمي، عبيد (2020): تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ النشر 23. يونيو 2020، برلين، المانيا.
[14] سيد طنطاوي، محمد (2020): استخدام القوة ودوره في القانون الدولي، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ النشر 21. أبريل 2020، برلين، المانيا.
[15] غلاب، سعيد حسين محمود حسن (2005): التطورات الراهنة في النظام الدولي وأثرها على مبدأ "حظر استخدام القوة" في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.